ضمانات وآليات انضمام مصر لتجمع البريكس

إعداد الباحث

محمد فؤاد منصور محمود

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد (١٢) العدد (١٢)

الجزء الثاني – يوليو ٢٠٢٥

مقدمة:

تعد مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) منتدى للتعاون بين الاقتصادات الناشئة، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠٠٩، وقد أثار انضمام مصر إلى مجموعة البريكس في عام ٢٠١٥ تساؤلات حول التأثير المحتمل لهذه العضوية على جذب الاقتصادات الناشئة، الاستثمارات الأجنبية، وبرزت مجموعة البريكس ككيان اقتصادي دولي يضم عددا من الاقتصادات الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية

وقد حظي مفهوم "التكامل" باهتمام كبير لدى الاتجاهات الفكرية في العلاقات الدولية، وبشكل خاص في أدبيات المدرسة الوظيفية بشقيها المتمثل في الوظيفة التقليدية والجديدة، والمدرسة الليبرالية المؤسسية، وقد استحوذ المفهوم على اهتمام العديد من الباحثين، وأثيرت حوله العديد من التعريفات، فالمفهوم يعد أحد أكثر المفاهيم التي تعرضت للخلط والتشويش، مما أدى إلى عدم وجود اتفاق حول تعريف موحد له(١)، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته لأسباب التكامل أو لديناميكية التكامل، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادا لدراسة التكامل بعد إنجازه، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات ونماذج التكامل تؤثر على تباين التعريفات(٢).

ويعمل التكامل الاقتصادي الإفريقي على خلق مجالات جديدة للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة المدربة، فضلا عن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل دول التجمع، لغرض اتساع حجم الأعمال والمشاريع، مما ينجم عنه تحقيق القدر الأكبر من التكافؤ بين مجموع الدول الأعضاء، كما يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، كما يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد من قدراتها على المساومة مع القوى الاقتصادية الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي حيث تتطلب تلك المفاوضات خبراء وموارد تتجاوز في تكاليفها وتنفيذها قدرات الدول الإفريقية فرادى، لذا يعتبر البعض أن التكامل الإفريقي هو أحد السبل للتخلص من التبعية والهيمنة الغربية(٣)، فالتجمعات لها إمكانيات أفضل للدفاع عن

---

(١) Hongmei Li & Leslie L. Marsh, Building the BRICS: Media, Nation Branding, and Global Citizenship, International Journal of Communication, Vol 10, 2016, pp 2973–2988

(٢) أمينة فلاح: دور النبياد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في أفريقيا (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسطنطينة، ص ١١. محمد نور وأحمد علي سالم: التكامل الإقليمي في أفريقيا، رؤي وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة: ٢٠٠٥، ص ٤.

(٣) Donna E. Danns & George K. Danns, Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean,

مصالحها، خاصة في ظل الوضع الحالي الذي يعرف ظهور العديد من التكتلات السياسية والاقتصادية في مختلف قارات العالم، فالتكامل لابد من أن ينظر إليه كأمر لازم نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الإفريقية أصبح ظاهرة تستعصي على الحل، وتثير المخاوف من تداعياتها الخطيرة والمؤكدة[٤]، مما ترتب عليه تقلص قدرة البلدان الإفريقية على تحقيق التنمية، مما يستوجب من دول القارة الاتجاه نحو تدعيم التعاون والتكامل المشترك ذلك أن قضية التحرر السياسي والتي انتهت باستقلال دول القارة لا تكتمل إلا بالتحرر الاقتصادي مما يوفر الاستقرار والتنمية لشعوب القارة[٥].

ويعد انضمام مصر إلى تجمع دول البريكس خطوة مهمة نحو فض الارتباط بشكل تدريجى بالدولار الأمريكى؛ ما سينعكس على الجنيه المصرى من عدة جوانب أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار، لا سيما فى حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة، أو بنظام العملات المحلية المتبادلة مع تجمع بريكس، الذى بات يضم 11 دولة من أكبر الدول الاقتصادية والتجارية فى مختلف أنحاء العالم. يخلق انضمام أعضاء جدد تمتلك صناديق سيادية كبيرة، ومن كبار منتجى الطاقة، مثل دولتى السعودية والإمارات، إلى تجمع البريكس، نفوذًا عالميًّا قويًّا فى مجال أمن الطاقة العالمى، وسيعزز من توسعها فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا من الناتج المحلى الإجمالى للتجمع؛ ما يجعله على قدم المساواة مع مجموعة السبع. ترغب مصر فى تعزيز النمو الاقتصادى، وتنويع الاقتصاد، وتقليل التكاليف، وتطوير التجارة الإلكترونية وتكامل السوق، والتعاون مع دول البريكس الأخرى. إن جهود البريكس فى تشكيل أنظمة دفع بديلة، وأنظمة مالية غير الدولار، والابتعاد عن الاعتماد على الدولار الأمريكى، وزيادة التجارة باستخدام العملات المحلية، وإمكانية إنشاء عملة مشتركة على المدى الطويل، يمكن أن تعود بالنفع على مصر. تعانى مصر نقصا فى احتياطات العملات الأجنبية بالدولار الأمريكى واليورو؛ ومع ذلك، يمكن للقاهرة تنويع محفظتها من العملات الأجنبية باستخدام عملات البريكس بدلا من ذلك. كما تأمل مصر من انضمامها إلى مجموعة البريكس أن تجذب استثمارات جديدة، لكن يرى المحللون أن الأمر قد يستغرق بعض الوقت قبل ظهور أى فوائد[٦].

Journal of Business & Economic Policy, Vol. 2, No. 3, September 2015, pp 125 – 134

) Constantino Xavier & Riya Sinha, Regional Connectivity and India's 4(BIMSTEC Policy, National Security, Vivekananda International Foundation, Vol.3, Issue 1, 2020, pp 34-51

(٥) أمينة أمين قطب: دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، العدد ٤٣، الشرقية، جمهورية مصر العربية: ٢٠١٦، ص ١١٢.

(6)Mohamed Abdelaziz, "Egyptian Media Reflections on Egypt's Accession to BRICS", Fikra Forum, 28 September 2023.

إن قرار موافقة أعضاء مجموعة البريكس على انضمام مصر إليها فى هذا التوقيت، يعد بمنزلة شهادة ثقة بقدرة الاقتصاد المصرى على تجاوز التداعيات العالمية الحالية، وتأكيد لثقل مصر على المستوى الدولى والإقليمى الذى يأتى فى إطار تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، فى ظل ما تشهده مصر من حراك تنموى غير مسبوق؛ بما يؤسس لشراكة قوية مع بنك التنمية الجديد الذى يمتلك قدرات تمويلية وخبرات دولية متقدمة يمكن أن تساعد مصر على تلبية احتياجاتها وتعظيم جهودها فى تطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في آليات حل التداعيات اللازمة لدخول مصر تجمع البريكس مع تلك التحديات التي تفرضها عليها بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على صندوق النقد الدولي للمطالبة بسداد ديون مصر، أو من خلال المحفزات التي يضعها صندوق النقد الدولي لعدم انضمام مصر إلى تجمع البريكس.

هدف البحث:

يهدف الباحث إلى بيان الآليات التي تلزم مصر لدخول تجمع البريكس، وسبل حل بعض المشكلات التي قد تعيق انضمامها إلى هذا التجمع، خصوصا بعد هذا الضغط الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لعدم انضمام مصر لتجمع البريكس.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: آليات انضمام مصر لتجمع البريكس.

المبحث الثاني: استثمارات دول تجمع البريكس في مصر

المبحث الثالث: العلاقات المصرية بدول تكتل البريكس الاقتصادي

المبحث الأول
آليات انضمام مصر لتجمع البريكس

ظهرت بدايات الحديث عن إمكانية تدشين تكتل يجمع الدول الناهضة اقتصاديا في أواخر التسعينات من القرن العشرين وتحديدا في مؤتمر "كانكون" المكسيكي على هامش المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية [٧].

ينما يرجع الظهور الأول لمصطلح BRICKS إلى كيان اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي "جولدمان ساكس" Goldman Sache وعلى رأسهم Jim O'Neil، حيث أوضح البنك في تقريره الاقتصادي لعام ٢٠٠١ المعنون Bulding "Better Economic Globel BRICs الصعود الاقتصادي لكل من البرازيل وروسيا والهند والصين، وقد استخدم التقرير الأحرف الأولى لهذه الدول للإشارة إلى هذه الدول الأربعة الناهضة والأسرع نموا اقتصاديا، وقد تنبأ تقرير بنك Goldman Sachs أنه بحلول ٢٠٢٥ سوف تتفوق اقتصاديات BRICs على الاقتصاد الأمريكي، وبحلول عام ٢٠٥٠ سوف تفوق BRICs مجموعة الدول السبع الاقتصادية الكبرى G7 [٨].

وقد اكتسبت مجموعة البريكس (BRICS)أهمية كبيرة، على مدى العقد الماضى، من خلال ما قامت به من اجتماعات ومؤتمرات ناجحة. إن الوضع الاقتصادى المتطور لمجموعة البريكس وقدراتها التجارية الرائدة جعل مصر تهتم بالانضمام إليها. بدأت المفاوضات حول عضوية مصر فى مجموعة البريكس منذ عام 2009، ولكن بعد فترة من التغييرات فى مصر، تقدمت القاهرة بطلب العضوية مرة أخرى فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى. شاركت القاهرة فى اجتماعات وقمم قادة البريكس عدة مرات2017و2022و2023. وتقدمت مصر بعد ذلك بطلب للانضمام إلى تجمع البريكس عام ٢٠٢٣. فى البداية، أصبحت القاهرة عضوا فى بنك التنمية الجديد لدول البريكس (NDB)، ثم شهدت قمة البريكس الخامسة عشرة الأخيرة دعوة لمصر لتصبح عضوا كامل العضوية فيها بداية من 1يناير ٢٠٢٤[٩].

وتحتل السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية مكانة كبيرة، وفي مصر بشكل خاص، قد يكون تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي قويا أو هزيلا، ويتوقف الأمر على أمور عديدة منها نمط الإنفاق العام، وقاعلية الاستثمار الحكومي والعام والأجنبي وطبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ودرجة الاختلالات الهيكلية القائمة، وغيرها من العوامل التي تتفاعل بشكل معقد

(7) Stanley Hoffman, Obstinate or Obsolete? The Fate of the Nation-State and the Case of Western Europe, *Daedalus,* Vol. 95, No. 3, Tradition and Change (Summer, 1966), pp. 862-915, p 882

(8)Robert O. Keohane, and Joseph S. Nye, Power and Interdependence Revisited, International Organization, Vol. 41, No.4, Autumn 1987, pp 725-753, p 727

(9)Farzad Ramezani, "Egypt's Pending Membership of BRICS – An Overview", Silk Road Briefing, 1 September 2023.

مع بعضها البعض لتقوي أو تضعف من الأثر النهائي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد النامي(١٠).

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تبدي بعض الدول العربية اهتماما ملحوظا بالمشاركة في فعاليات ومؤسسات "البريكس" تمهيدا للانضمام إلى عضويتها مستقبلا، وقد شاركت مصر في قمتي البريكس في عام ٢٠١٧ و ٢٠٢٢ وقمة جنوب إفريقيا أيضا، وقد ازداد اهتمام مصر بمجموعة "البريكس" خلال العاملين الماضيين، فالتطور التدريجي للنظام المالي العالمي بعيدا عن الدولار والابتعاد عن الاعتماد على الدولار الأمريكي، هو أمر تتطلع الدولة الإفريقية إلى القيام به، وفي هذا الإطار تأمل مصر في إقامة مزيد من التجارة بالعملات المحلية (١١).

وبالرغم أن مصر قد انضمت بالفعل إلى بنك التنمية الجديد (NDB) في مارس ٢٠٢٣، وشاركت في إطار اجتماعات سابقة للبريكس فيما عرف بـ "بريكس بلس"، إلا أن عضوية المجموعة سوف تفتح لها آفاقا جديدة، سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار مع دول التكتل، بالإضافة للمشاركة في الآليات الجديدة المتعلقة باستخدام عملة موحدة كبديل للدولار، أو استخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية، وهو ما سيخفف الضغوط المتعلقة الطلب على الدولار (١٢).

ومن ثم بعد انضمام مصر "ل بريكس، تأكيدا على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن التقارب مع مجموعة "بريكس" يساعد في "الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، بالصورة التي ترفع من فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية".

وقد شهدت الساحة الدولية خلال العقود الماضية "تغيرات جوهرية سياسية واقتصادية" وأهم معالم هذه التغيرات ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية على الساحة بقوة ووضوح، وذلك عقب انهيار المعسكر الشيوعي وهيمنة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق على العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي هذا الإطار نشأ تكتل البريكس Brics وأصبح من أبرز التكتلات ذات القوة

---

(١٠) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: ١٩٩٧، ص ١١٣. د. هبة السيد محمد سيد أحمد: تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي، دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق: ٢٠١٧، ص ص ٥٦- ٩٨.

(١١) راجع":

Will Egypt Join and Adapt BRICS Currency? June 2, 2023, available, at: https://moderndiplomacy.eu/2023/06/02/will_egypt.join.and.adapt.brics currency/

(١٢) محمد كمال: نحو عضوية البريكس، مرجع سابق، نفس الموضع.

الاقتصادية والسياسية العالمية، حيث سيطر على حوالي ٣١,٥٪ من الاقتصاد العالمي و ١٧٪ من التجارة العالمية وكذلك أرسى البريكس مبدأ التعددية القطبية في العلاقات الدولية، وسعى إلى تخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مسار العلاقات الدولية اقتصاديا وسياسيا.

ومن المتوقع أن تتضح تلك المكانة البارزة للبريكس بشكل أكبر بعد التوسع وضم المزيد من الدول الأعضاء للتكتل، ليصبح عدد أعضاؤه إحدى عشر عضوا ابتداء من يناير ٢٠٢٤، علاوة على توجهات البريكس نحو مزيدا من التوسع خلال الفترات الزمنية القادمة، ومن المتوقع أن يحصد الاقتصاد المصري العديد من القرص والمنافع الاقتصادية نتيجة لانضمامه لهذا التكتل، وكذلك مواجهة بعض التحديات التي يجب أخذها في الاعتبار والتغلب عليها.

تتكون البريكس من مجموعة من الاقتصادات الناشئة، التى بلغ الناتج المحلى الإجمالى لها نحو 25.9تريليون دولار أمريكى فى عام 2022. تكوَّن تكتل البريكس فى البداية من أربع دول عام 2009، ثم توسعت عضويته فى العام التالى بضم جنوب إفريقيا. تشير مجموعة البريكس إلى مجموعة الاقتصادات الناشئة الأسرع نموا (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) التى من المحتمل أن تهيمن بشكل جماعى على الاقتصاد العالمى بحلول عام 2050. يعد تجمع البريكس الوجه الاقتصادى للمشروع الأورو- آسيوى الاستراتيجى العالمى للدول الصاعدة فهو آلية مهمة لبناء نظام عالمى جديد ذى مواقف مشتركة للدول الأعضاء حيال القضايا الدولية داعمة بذلك دخول العالم لنظام متعدد الأقطاب(١٣).

وتسعى مجموعة البريكس إلى أن تكون بديلا للمؤسسات المالية والسياسية الدولية القائمة؛ حيث ترى الدول الأعضاء نفسها كممثلين للجنوب العالمى فى مواجهة مجموعة السبع (G7)، التى تعد منتدى غير رسمى للدول الاقتصادية الأكثر تقدما فى النظام الدولى الحالى، وهى الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، واليابان، ولإحداث تعددية اقتصادية فى الوضع الدولى القائم بعد فترة من الهيمنة الأمريكية والغربية. تعمل مجموعة البريكس على خلق مؤسسات مالية وتمويلية بديلة لمؤسسات بريتونوودز، لذلك أنشأت مجموعة البريكس بنك التنمية الجديد، الذى يقع مقره فى شنغهاى، فى عام 2015بقيمة 50مليار دولار، لتمويل مشروعات البنية التحتية، والتنمية المستدامة فى دولها، والدول النامية. ويُنظر إلى بنك التنمية الجديد على أنه مؤسسة بديلة للبنك الدولى، ولا سيما بعد تحالفه مع البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية الذى تقوده الصين. وسيقدم البنك ما يقدر بـ 30 مليار دولار أمريكى لدعم الدول الأعضاء خلال الفترة من عام 2022إلى عام 2026(١٤).

---

(١٣)هبة ناصرى، "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمى"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ٢٠، ٢٠٢٢/٧/١.

(14)“Egypt’s Participation in the 15th summit meetings of BRICS”, State Information Service, 23 August 2023.

المبحث الثاني

معوقات انضمام مصر لتجمع البريكس

قدم الاقتصادي "جيم أونيل" فكرة إنشاء تكتل البريكس لأول مرة عام ٢٠٠١ من خلال دراسة بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس[١٥]. وأوضح أن البرازيل والهند وروسيا والصين (بريك Bric) هي بلدانا نامية تتوسع بسرعة فائقة لتصبح قوة اقتصادية عالمية متقدمة، بشكل يفوق مجموعة الدول السبع الصناعية، وبالفعل شهدت اقتصادات دول البريك تغيرات هيكلية رئيسية، وكانت مصدرا لتنبؤات الاقتصادي "أونيل" حيث اتبعت البرازيل عام ١٩٨٠ خطة لتحقيق الاستمرار الاقتصادي كلما نفذت الهند حزمة من الإصلاحيات الإقتصادية الكبرى أوائل التسعينات بينما طبقت روسيا استراتيجيات فعالة لاستعادة الرخاء الاقتصادي، وأيضا استطاعت الصين الخروج من الأزمة الاقتصادية[١٦]، والمراحل هي:

-المرحلة الأولى وانضمام جنوب إفريقيا: عقد الاجتماع الوزاري الأول لدول التكتل في سبتمبر ٢٠٠٦، واقترحه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وشارك فيه وزراء خارجية روسيا والصين والبرازيل ووزير الدفاع الهندي، وتم اجتماع قادة الصين والهند وروسيا عام ٢٠٠٨، وعقدت بعد ذلك في روسيا عام ٢٠٠٩ أول قمة لمجموعة البريك، ثم انضمت دولة جنوب أفريقيا للتكتل رسميا في ٢٤ ديسمبر عام ٢٠١٠، وتم تعديل الاسم إلى (بريكس Brics)[١٧].

أهداف منظمة البريكس:

- تحقيق نمو اقتصادى شامل، وتعزيز الاندماج الاقتصادى والاجتماعى.
- توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.
- تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادى واستقرار سياسى.
- تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائى العالمى.
- التعاون بين دول بريكس فى العلوم والتعليم والمشاركة فى البحوث الأساسية، والتطور التكنولوجى المتقدم.
- التنسيق والتعاون بين دول المجموعة فى مجال ترشيد استخدام الطاقة من أجل مكافحة التغيرات المناخية[١٨].

مكاسب الانضمام إلى مجموعة بريكس:

هناك العديد من المكاسب الاقتصادية والجيوسياسية المترتبة على الانضمام إلى البريكس من بينها:

- تشجع مجموعة بريكس التعاون الدبلوماسى بين الدول الأعضاء.
- تعمل مجموعة بريكس على زيادة الاستثمار بين الدول الأعضاء.
- تعمل مجموعة بريكس على تعزيز التعاون الأمنى ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

---

(15) O'neill.2011.Buidling Better Global Economic BRICs

(16) singh & dube 2013.

(17) Singh & Dube 2013.

(18)Pedro Morazan, "The Roleof BRICS in the Developing World", European Parliament, 2012.

- تعمل على تبادل الخبرات والتكنولوجيا فى مجالات الصناعة والزراعة والطاقة وغيرها.
- تشجع مجموعة بريكس على التعاون التجارى بين الدول الأعضاء(١٩).

انضمام مصر إلى تجمع البريكس:

وقد أعلن رئيس جنوب إفريقيا، سيريل رامافوسا، خلال قمة مجموعة البريكس فى جوهانسبرج أن مصر - إلى جانب المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والأرجنتين، وإيران وإثيوبيا - من المقرر أن تنضم إلى الكتلة بداية من عام ٢٠٢٤. تضم مجموعة البريكس بعض الاقتصادات الكبرى فى العالم. ويمثل هذا التجمع نحو ٣٠٪ من الاقتصاد العالمى و٤٣ من سكان العالم.ومن خلال إنشاء هذه الكتلة الاقتصادية، سعت الدول المؤسسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية التى من شأنها تشجيع التعاون الاقتصادى. وبشكل منفصل، سعى أعضاء البريكس إلى إنشاء نظام اقتصادى عالمى موازٍ قادر على كسر هيمنة الدولار الأمريكى بحلول عام ٢٠٥٠(٢٠).

فوائد انضمام مصر لتجمع البريكس:

١) دفعة قوية للصادرات والاستثمارات المصرية: أكد علاء عز، الأمين العام لغرفة التجارة المصرية، أن انضمام مصر إلى مجموعة البريكس يمثل خطوة قوية لدفع وتعزيز الصادرات المصرية. ويحمل هذا القرار أيضا القدرة على جذب استثمارات متنوعة من الدول الأعضاء فى هذا التحالف التجارى الكبير. أيضا، تطلع مصر إلى زيادة الاستثمارات الواردة إليها عن طريق جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية، خاصة مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية الخضراء والبنية التحتية، كذلك مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. ويسمح الوجود الرسمى فى البريكس إلى دفع مزيد من الاستثمارات فى تلك المجالات التنموية المهمة، فضلا عن تبادل الخبرات والكفاءات بشكل مباشر بين الدول الأعضاء خاصة الخبرات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا.وتظهر إحصاءات الاستثمار لمجموعة البريكس فى مصر ارتفاعا ملحوظا؛ حيث بلغ معدل النمو ٤٥,٩٪ من ٦١٠,٩ مليون دولار فى ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٨٩١,٢ مليون دولار فى ٢٠٢١-٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاستثمارات فى الارتفاع(٢١).

٢)عضوية مصر فى بنك التنمية الجديد: يعزز انضمام مصر إلى تجمع البريكس من قدرتها فى دعم تنميتها المستدامة ومعالجة قضايا السيولة من خلال عضويتها فى بنك التنمية الجديد، خاصة أن دول البريكس تتمتع بإجمالى احتياطات من النقد الأجنبى ٤ تريليونات دولار أمريكى، ومن ثم تستطيع مصر تنويع مصادر تمويلها بإجراءات وشروط ميسرة بوصفه بديلا اقتصاديا مهما فى مواجهة الشروط المشددة لمؤسسات الإقراض الأخرى كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى،

---

(١٩) "انضمام مصر لعضوية مجموعة "بريكس": الآفاق والفرص"، المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣.

(٢٠) هبة خالد، "انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التى تواجهها"، المركز الديمقراطى العربى، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

(21)Patrick Werr, “Egypt hopes BRICS entry will lure foreign cash, but analysts counsel patience”, Reuters, 29 August 2023.

وسيعمل البنك على دعم الدول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطى الطوارئ، وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول "بريكس" لمواجهة الأزمات الاقتصادية. شاركت مصر فى بنك التنمية الجديد بأقصى حصة للحصول على ٢,١٪ من قوة التصويت بالبنك، ما يسمح لمصر بدعم أجندة التنمية المستدامة، ومعالجة قضايا السيولة كلما دعت الحاجة، وتسهيل المزيد من التعاون العميق مع الأعضاء الآخرين. يعد تعزيز دور بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس (NDB) خطوة للابتعاد عن هيمنة الدولار الأمريكى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى على القرارات الاقتصادية المصرية[٢٢].

٣) منح مصر فرصة استراتيجية للنمو الاقتصادى:ينظر إلى عضوية مصر فى تحالف البريكس على أنها فرصة استراتيجية لتعزيز نموها الاقتصادى. ومن المتوقع أن تؤدى هذه الخطوة إلى تقليل الاعتماد على الدولار وتسهيل إقامة علاقات تجارية أقوى مع الدول الأعضاء. إن الانضمام إلى البريكس سيوفر فرصة فريدة لتطوير الصناعة المصرية المحلية؛ حيث من المتوقع أن تزيد الدول الأعضاء وارداتها من مصر. تؤدى الدول الأعضاء فى المجموعة دورا متزايدا فى التأثير فى الاقتصاد العالمى، ومن ثم تشكيل استراتيجية اقتصادية جديدة متعددة الأقطاب يعد بمنزلة مساعدة للاقتصاد المصرى.

٤) زيادة حجم التبادل التجارى: تتمتع مصر بحجم كبير من التجارة مع أعضاء مجموعة البريكس، خاصة روسيا والصين والهند. كما تعد البريكس سوقا إنتاجية ضخمة تضم نحو ٤٢٪ من سكان العالم سواء من دول المجموعة أو دول تتعامل معها، ومن ثم إمكانية النفاذ والترويج للسلع والخدمات المصرية. ارتفعت صادرات مصر لدول البريكس، عام 2022، بنسبة ٥,٣٪ لتصل إلى ٤,٩ مليارات دولار مقارنة بـ ٤,٦ مليارات دولار. وبحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فإن قيمة التبادل التجارى بين الطرفين بلغت ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بزيادة سنوية ١٠,٥٪ من ٢٨,٣٠ مليار دولار، فى المقابل بلغت الواردات المصرية من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ٢٦,٤ مليار دولار العام الماضى، بارتفاع ١١,٥٪ من ٢٣,٦ مليار دولار فى ٢٠٢١، واحتلت السوق الهندية الوجهة الأولى للسلع المصرية ضمن المجموعة عام ٢٠٢٢ بقيمة ١,٩ مليار دولار، تليها الصين بقيمة ١,٨ مليار دولار، وروسيا بقيمة ٥٩٥,١ مليون دولار، ومن ثم ستعزز عضوية مصر فى المجموعة من حجم التبادل التجارى بين الطرفين[٢٣].

٥) خفض الطلب على الدولار: تعمل دول "بريكس" على تشكيل أنظمة دفع بديلة وإنشاء عملة رقمية مشتركة وعملة احتياطية للتجارة العالمية من المحتمل أن تكون مدعومة بالذهب؛ إذ تعمل على التطوير التدريجى لنظام مالى بعيدا عن الدولار الأمريكى، والتوسع فى استخدام العملات المحلية فى التبادل التجارى، وبما يحقق التعاون المربح للجانبين، خاصة أن مصر تعانى أزمة دولار نتيجة الفجوة بين الطلب على العملة الصعبة والمعروض منها. ومن ثم سيخفف انخفاض الطلب على الدولار من حدة أزمة النقد الأجنبى ويقلل الفجوة التمويلية فى مصر.

٦) دعم قيمة الجنيه المصرى وتخفيف الضغط على الاحتياطى الأجنبى: تتبنى دول "بريكس" الاتجاه نحو دعم العملات المحلية للدول الأعضاء، كمحاولة مبدئية لإنشاء وحدة حساب

(22)Mohamed Zain, “Egyptian economy scene overview of Egypt's BRICS membership invitation”, Business Today, 24 August 2023.

(23)Muhammad Eid, “Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in Brics: Opportunities, Challenges, and Prospects”, Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management, Vol. 10, June 2023.

أو عملة موحدة خاصة بدول التكتل، فقد تستفيد مصر من دخولها البريكس عن طريق دعم الجنيه المصرى فى العلاقات التجارية، وهذا سوف يخفف من زيادة الطلب على الدولار، ومن ثم عدم اللجوء إلى مزيد من خفض قيمة الجنيه، أو زيادة سعر الدولار للاستيراد. سوف تتعامل مصر مع أعضاء بريكس بالعملات المحلية فى تسوية المعاملات التجارية سواء فيما يتعلق بالاستيراد أو التصدير. ومن ثم، سيؤدى استخدام العملات المحلية فى التجارة إلى تخفيف الضغط السلبى على العملة المصرية، وعلى المدى الطويل، تعزيز قيمة تبادلها مع العملات الرئيسية، وخاصة علاقة الجنيه بالدولار. كما تطمح دول البريكس إلى إنشاء عملة بديلة للتجارة العالمية، من المحتمل أن تكون مدعومة بالذهب، لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى لتسعير السلع الأساسية فى الأسواق العالمية(٢٤).

7) تأمين احتياجات مصر من السلع الاستراتيجية:مثل الحبوب كالقمح والأرز، خاصة أن هذا التجمع يستحوذ على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمى فى تجارة الحبوب؛ حيث تنتج دول البريكس ثلث إنتاج العالم من الحبوب. وناقشت مصر وروسيا والهند فى السابق تداول القمح والأرز، إلى جانب سلع استراتيجية أخرى، بالجنيه المصرى والروبل والروبية. ومن خلال الانضمام إلى مجموعة البريكس، يمكن أن تؤتى هذه المحادثات ثمارها. ومن المتوقع أن تستورد مصر ١٢ مليون طن من القمح خلال السنة المالية الحالية ٢٠٢٣/2024 التى بدأت فى الأول من يوليو من عام ٢٠٢٣، وفقا لتقرير لمنظمة الأغذية والزراعة.

٨) تعزيز دور مصر فى العالم وإفريقيا: سيعزز انضمام مصر إلى تجمع البريكس دورها المهم والمؤثر في إفريقيا، من خلال الاتفاقات التجارية فيما بينهما، وستتمكن من الاستفادة من الاتفاقات التجارية مثل السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)، لتصبح مركزا يربط إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية(٢٥).

٩) توفير فرصة تمويلية كبيرة لمصر: حيث يمكن أن تحصل مصر على المنح والقروض الميسرة بفوائد مخفضة من بنك التنمية التابع للبريكس، بما يساعد على الحد من اللجوء إلى المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين. وتخطط دول البريكس لتطوير بنك التنمية الجديد كبديل للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ودعم الدول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطى الطوارئ، وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول البريكس خلال الأزمات الاقتصادية التى خصصت له بشكل مبدئى مبلغ ١٠٠ مليار دولار.

١٠) تأييد تسويقى فى المحافل العالمية: ستحصل مصر بالانضمام إلى تجمع دول البريكس على تأييد تسويقى فى المحافل العالمية سواء عند اتخاذ قرار سياسى، أو ترشيح مصرى فى المناصب الدولية، وستؤثر الاتفاقات الموقعة بين مصر ودول البريكس فى الاقتصاد العالمى بشكل إيجابى(٢٦).

---

(24)NosmotGbadamosi, "BRICS Expansion Could Help Egypt's Ailing Economy", Foreign Policy, 30 August 2023.

(25) Mansour Saleman, "BRICS and Egypt Membership: A New Breakthrough for the Egyptian Economy", ResearchGate, 8 September 2023.

(٢٦) هبة خالد، "انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التى تواجهها"، المركز الديمقراطى العربى، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالى: https://democraticac.de/?p=92001، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٥/١٠/٢٩.

المبحث الثالث
العلاقات المصرية بدول تكتل البريكس الاقتصادي

لا شك أن مصر لديها عوامل ومحفزات لدفع مزيد من التعاون مع تجمع البريكس حيث تعد مصر دولة محورية لكل من البلدان الإفريقية والأسيوية، كما تعفى معظم السلع والخدمات المنتجة في مصر من الجمارك والرسوم عند دخولها الأسواق الأوروبية، وكذلك الدول العربية والإفريقية ولها ميزة طبيعية، كونها ميناء لإعادة الشحن كما تتمتع مصر بعلاقة رائعة مع جميع أعضاء التجمع، وهو ما سيمسح لمصر بزيادة التعاون مع أعضاء البريكس في جميع المجالات المختلفة(٢٧).

وقد عاني الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة من تراجع حاد تعكسه كافة المؤشرات الاقتصادية بسبب الأوضاع الداخلية للاقتصاد والتي انعكست على الموازنة العامة للدولة، وحالات التوازن أو العجز أو الفائض التي تعتريها الدولة ولا شك أن حالة العجز سيصحبها قروضا عامة سواء داخلية أو خارجية، وقد بلغت الإيرادات العامة نحو ٦٦٩,٧ مليار جنيه في حين بلغت المصروفات العامة نحو ٩٧٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦- ٢٠١٧، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٢ تريليون جنيه خلال نفس العام.

يمتلك تجمع البريكس مزايا عديدة، ويعتبر سوق كبير ومصدر التكنولوجيا الحديثة قوة اقتصادية كبيرة، ممكن بمرور الوقت أن يكون قوة أو تحالف له نفوذ وتأثير على العلاقات الدولية، وترتبط مصر بهذا التكتل بعلاقات جيدة خاصة روسيا والصين والهند، وفي الاجتماع الأخير للتكتل بالصين عام ٢٠١٧ دعيت بعض الدول إليه منها مصر وتركيا، وربما تكون هذه الدعوى تمهيدا لدخول مصر إليه نظرا لأن مصر المنفذ لمنطقة الشرق الأوسط والدول العربية وأفريقيا لذلك من الضروري إلقاء الضوء على هذا التجمع لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

ويعد تكتل بريكس المؤلف من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا من أقوى التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد السياسي العالمي الراهن، وتشهد العلاقات المصرية بوادر التقارب مع هذه الدول في ظل السياسة الخارجية المصرية الراهنة على تنويع البدائل والخيارات السياسية والاقتصادية، ومحاولة استعادة الدور الريادي لمصر والنهوض بها في كافة المجالات وبخاصة المجال الاقتصادي(٢٨).

وقد مر الاقتصاد المصري بالعديد من التطورات على مدار سنوات طويلة وبالتالي كان لابد من أن ينعكس أسلوب إدارة هذا الاقتصاد على السياسات الاقتصادية المطبقة بما في ذلك السياسة النقدية من خلال تفعيل أدواتها الكمية والنوعية، ورغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أخرى وذل بحسب متغيرات كل دولة، إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة نرى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة النقدية أبعد

---

(٢٧) د. شادي إبراهيم شحادة، د. رانيا محمد الشيخ: الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس، مجلة آفاق أسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثاني عشر، لسنة ٢٠٢٣، ص ٩٧.

(٢٨) محمد فايز فرحات: الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها، دراسة حالة الأوبك وتجمع المحيط الهادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: ٢٠٠١، ص ص ٣٥- ٣٧.

من ذلك، إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات(٢٩).

وبالرغم أن مصر قد انضمت بالفعل إلى بنك التنمية الجديد (NDB) في مارس ٢٠٢٣، وشاركت في إطار اجتماعات سابقة للبريكس فيما عرف بـ "بريكس بلس"، إلا أن عضوية المجموعة سوف تفتح لها آفاقا جديدة، سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار مع دول التكتل، بالإضافة للمشاركة في الآليات الجديدة المتعلقة باستخدام عملة موحدة كبديل للدولار، أو استخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية، وهو ما سيخفف الضغوط المتعلقة الطلب على الدولار (٣٠).

ومن ثم بعد انضمام مصر "ل بريكس، تأكيدا على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن التقارب مع مجموعة "بريكس" يساعد في "الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، بالصورة التي ترفع من فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية".

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد المصري تحسنًا خلال الفترة المقبلة بناءً على ٣ محفزات؛ الأول تحسن الطلب والاستهلاك الداخلي مما يحفز المستثمرين على التوسع وزيادة الإنتاجية، والثاني زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة لتلبية الطلب المحلي وفي الوقت نفسه توفير المزيد من فرص العمل المباشرة، والثالث زيادة حجم الصادرات المصرية لمختلف الأسواق مما ينعكس على زيادة التدفقات النقدية الأجنبية.

وسجّل مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص في مصر ارتفاعًا بما يقرب من ٥ نقاط خلال يونيو/حزيران ليصل إلى مستوى ٤٩,٩ نقطة، وهو أعلى مستوى منذ ٣ سنوات.

وحصلت الموازنة العامة لمصر على مبلغ ٥١٠ مليارات جنيه (١٠,٦ مليار دولار) من الصفقة، مما ساهم في تحقيق الموازنة أكبر فائض أولي في تاريخها بلغ ٨٢٢ مليار جنيه (١٧,١ مليار دولار)، وتراجع العجز الكلي إلى ٤٩٩,٧ مليار جنيه (١٠,٤ مليار دولار) بنسبة ٣,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من يوليو/تموز إلى مايو/أيار من السنة المالية المنتهية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

في يناير ٢٠٢٤ انضمت مصر رسميًا إلى تكتل البريكس، وذلك بعد أن تمت دعوتها في أغسطس الماضي، بجانب خمس دول أخرى؛ للانضمام إلى التكتل، خلال القمة الـ ١٥ التي عُقدت في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا، تحت شعار "بريكس وإفريقيا.. الشراكة من أجل النمو السريع والمستقر"، ويُمكن القول إن انضمام مصر إلى هذا التكتل الاقتصادي الكبير يُحقق لها العديد من الفوائد الاقتصادية في الأجل القريب.

ويُذكر أن الحكومة المصرية خصصت وحدة خاصة بـ"بريكس"؛ انطلاقًا من حرص مصر على تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء بالتكتل، وتحويل الفرص المُمكنة إلى مشروعات على

(٢٩) خالد عبد الوهاب البنداري، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية: ٢٠١٦، ص ١٤.

(٣٠) محمد كمال: نحو عضوية البريكس، مرجع سابق، نفس الموضع.

أرض الواقع، إذ ستختص بدراسة القوانين اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات المطلوبة، كما تختص بتنسيق الجهود في تحضير الخطط والاستراتيجيات المهمة. وتأسيسًا على ما سبق يتطرق هذا التحليل إلى التعرف على تكتل البريكس ووضعه الحالي بعد انضمام أعضاء جدد، كما سيتم توضيح الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد المصري(٣١).

وقد هدفت مصر من توقيع العديد من الاتفاقات التجارية الدولية توسيع دائرة الصادرات المصرية(٣٢)، وقد اكتسبت مجموعة البريكس(BRICS) أهمية كبيرة، على مدى العقد الماضى، من خلال ما قامت به من اجتماعات ومؤتمرات ناجحة. إن الوضع الاقتصادى المتطور لمجموعة البريكس وقدراتها التجارية الرائدة جعل مصر تهتم بالانضمام إليها. بدأت المفاوضات حول عضوية مصر فى مجموعة البريكس منذ عام2009 ، ولكن بعد فترة من التغييرات فى مصر، تقدمت القاهرة بطلب العضوية مرة أخرى فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى. شاركت القاهرة فى اجتماعات وقمم قادة البريكس عدة مرات2017و2022و .2023وتقدمت مصر بعد ذلك بطلب للانضمام إلى تجمع البريكس عام ٢٠٢٣. فى البداية، أصبحت القاهرة عضوا فى بنك التنمية الجديد لدول البريكس(NDB) ، ثم شهدت قمة البريكس الخامسة عشرة الأخيرة دعوة لمصر لتصبح عضوا كامل العضوية فيها بداية من ١يناير ٢٠٢٤(٣٣).

أهم شروط التكامل الاقتصادي والتي يجب أن تمر بها مصر ما يلي:

يقتضي التكامل الاقتصادي التقارب الاقتصادي النسبي، أي عدم وجود دولة ثرية جدا تتكامل مع دولة أخرى فقيرة جدا في الإقليم، لذا تمر الدول في مراحل التكامل في الاقتصادي بما يلي:

١-منطقة التجارة التفضيلية: وهي أولى مراحل التكامل الاقتصادي وهي مرحلة يتم فيها تخفيض بعض الحواجز الجمركية، ولا تلغى نهائيا ويقود النجاح في عملية التجارة التفضيلية إلى المرحلة التالية من التكامل الاقتصادي وهي منطقة التجارة التفضيلية.

٢-منطقة التجارة الحرة: تقيم الدول منطقة التجارة الحرة بناء على اتفاق دولتين على الأقل، وفيه يتم الاتفاق على رفع القيود التجارية لدفع حركة التجارة البينية، ومن تلك القيود التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الحدود الفاصلة بين الدول في الموانئ (البرية والبحرية والجوية)، وتبقى مثل هذه الاتفاقيات منحصرة داخل منطقة التجمع الاقتصادي، وفي منطقة التجارة الحرة لا تدخل السياسة والعلاقات الخارجية بين كل دول المنظومة والدول الأخرى خارج التجمع.

٢-الاتحاد الجمركي: مرحلة أكثر تقدما عن المرحلة السابقة التي مثلتها منطقة التجارة الحرة ويقوم الاتحاد الجمركي هنا بناء على اتفاق الدول الأعضاء في المنظومة الإقليمية (التجمع الإقليمي) على تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم خارج التجمع الاقتصادي، ويساعد قيام الاتحاد

---

(٣١) راجع: ما هي انعكاسات انضمام مصر لتكتل البريكس على الاقتصاد المصري، القاهرة الإخبارية، على الموقع الالكتروني:

https://alqaheranews.net/news/61599/5%D8%B5%D8%B1%D9%8A

(٣٢) الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢، وراجع: انعكاسات انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري، د. مروة صلاح الدين فهمي محمود: المجلة العربية للإدارة (تحت النشر) مج ٤٤، ع٥ أكتوبر ٢٠٢٤، ص ٢١٥.

(33) Farzad Ramezani, “Egypt’s Pending Membership of BRICS – An Overview”, Silk Road Briefing, 1 September 2023

الجمركي ثلاثي ظاهرة الانحراف التجاري، والتي تنجم عن اختلاف السياسات التجارية والجمركية للدول الأعضاء.

٣-ومن أهم انعكاسات انضمام مصر لتجمع البريكس: **تخفيف الضغط على الدولار :**إن دخول مصر في تكتل البريكس واستفادتها من السياسات التي يُطبقها على الدول الأعضاء، خاصة المتعلقة باعتماد عملة مشتركة بين أعضاء البريكس، وخلق منطقة تجارة حرة، وتفعيل اتفاقيات الدفع المباشرة، تعمل على تخفيض سعر الواردات المصرية بشكل كبير، الذي من شأنه أن يعمل على تقليل الضغط على الدولار داخل الدولة المصرية، وهو الأمر الذي يُحقق الاستقرار في سعر الصرف الرسمي، ويقضي على السوق السوداء للعملة التي تستغل الطلب الكبير على الدولار. وكذا **جذب مزيد من الاستثمارات :**من المتوقع بشكل كبير أن تزداد استثمارات دول البريكس داخل الدولة المصرية، إذ أشار الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين" إلى أنه سيعمل في إطار هذا التكتل على تنفيذ العديد من المشروعات المختلفة داخل القارة الإفريقية، وستزداد الاستثمارات الروسية في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، وهذه ستكون سياسة الدول الأخرى داخل تكتل البريكس، حيث ستقوم هذه الدول بفتح آفاق استثمارية جديدة داخل القارة الإفريقية، خاصة في مصر، إذ بلغت استثمارات دول المجموعة في مصر حوالي ٨٩١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، بالمقارنة بـ ٦١٠,٩ مليون دولار في ٢٠٢١، وعليه فإن السياسات الاستثمارية لتكتل البريكس في إفريقيا ستزيد من حجم الاستثمارات داخل مصر بشكل كبير في الفترة المُقبلة. وأيضا: **توفير التمويل الميسر :**ستعمل عضوية مصر في بنك التنمية التابع لتكتل البريكس، على فتح الفرص التمويلية الميسرة للعديد من المشروعات الإنتاجية المختلفة داخل الدولة المصرية، إذ إن الهدف الأساسي لهذا البنك، هو إنشاء بنية تحتية جديدة وتحسين جودة الحياة داخل الدول الأعضاء، وعليه بعضوية مصر في تكتل البريكس سيرتفع حجم التمويل الممنوح لمصر في مجالات نقل التكنولوجيا، وحل مشاكل أمن الطاقة والغذاء وخلق التنمية، وسيكون هذا التمويل بشروط ميسرة جدًا على الدولة المصرية، بعكس الإجراءات الصعبة في مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، وهو الأمر الذي سينعكس على تقليل الضغط على الدولار، إذ إن هذا التمويل لن تكون تكلفته بالدولار(٣٤).

(٣٤) تطوير قطاع الصناعة :تواجد مصر في تكتل البريكس، يعمل على إمكانية استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة بأسعار أقل من الأسعار العالمية، وكما أن التكتل يُتيح لمصر الاستفادة من خبرات الدول الأعضاء في إجراءات تطوير الصناعة في بلادهم، وكما يمنحها الفرصة في نقل تكنولوجيا التصنيع التي تعمل على النهوض بالقطاع الصناعي بها بشكل كبير، إذ إن عضوية مصر في البريكس تجعلها تعمل على تطوير منتجاتها ورفع جودتها؛ لتحقيق الميزة التنافسية للصناعة المصرية بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وعليه يزداد تصدير المنتجات الصناعية المصرية. زيادة التبادل التجاري :هناك علاقة إيجابية بين عضوية مصر في تكتل البريكس، وبين زيادة التبادل التجاري مع الدول الأعضاء، إذ إن تعزيز التبادل التجاري من الأهداف الأساسية التي يعمل عليها التكتل، والجدير بالذكر هنا أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول البريكس بلغ ٤٧.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، وهو من المتوقع أن يرتفع بقدر كبير جدًا، بعد انضمام مصر للتكتل، الأمر الذي ينعكس على تحسين الميزان التجاري في مصر. راجع: إسلام إبراهيم حسين: تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة، الفعالية والجاذبية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية: ٢٠٢١، ص ٣٦٩ وما بعدها.

٤-السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في التجمع الاقتصادي على إزالة قيود الحركة المفروضة على عناصر الإنتاج نفسها مثل رأس المال والمعدات والمخرجات والعمالة تؤدي هذه العملية، وبالتالي إلى زيادة فوق السوق والميزات النسبية للإنتاج، وتوسعة العمليات الإنتاجية وبالتالي نحو الاستثمار المباشر عبر الشركات.

٥-الاتحاد الاقتصادي: وتتفق دول الأعضاء في التجمع التكاملي على تبني سياسات مركزية، توجه السياسة الاقتصادية في الدول الأعضاء، ويكون لدى دول التجمع الاقتصادي الإرادة على تنفيذ سياسات مالية ونقدية مشتركة، وتحديد معدلات فائدة متفق عليها عبر فترة زمنية مطلوبة وصولا إلى إصدار عملة موحدة دليلا على انسجام السياسات السابقة كلها، ويجوز للمواطنين والسلع التحرك بحرية بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي مما يزيد من الحاجة إلى تنسيق السياسات في سائر المجالات الأخرى، مثل الصحة والتعليم وغيرها بموضوع حماية حقوق الأفراد.

٦-الاتحاد السياسي: يعتبر في نظر مفكري السياسة والاقتصاد هو أعلى مراحل التكامل، وهو أعلى مراحل التكامل وهو اتحاد فيه تتبنى الدول الأعضاء سياسات مشتركة في جميع القطاعات الأخرى بجانب القطاع الاقتصادي ويشمل ذلك قطاع الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، وغالبا ما تؤدي الحاجة لتقوية وزيادة التكامل الاقتصادي إلى زيادة الرغبة لدى الدول الأعضاء في تنمية التكامل السياسي بحيث تعمل حكومات الدول الأعضاء بشكل أكثر التصاقا ومواءمة بينها.

الخاتمة

هكذا انتهينا من بحث ضمانات وآليات انضمام مصر لتجمع البريكس وكان للباحث بعض النتائج والتوصيات التالية:

- ما زالت اقتصاديات دول تجمع البريكس مرتبطة بحركة التدفقات المالية وبالاقتصاديات القديمة
- أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٨م، بشكل واضح على مستويات نمو تجمع دول بريكس بنسب متفاوتة.

ثانيا: التوصيات:

- تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية لدول البريكس لتنسيق السياسات النقدية
- تطوير نظام دفع مشترك بين دول البريكس يسهل التعاملات المالية والتجارية بالعملات الوطنية، ومحافظ الكترونية مشتركة تمكن الشركات والمستهلكين من إجراء المعاملات بالعملات الوطنية بسهولة وأمان.
- تشجيع توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول الأعضاء بالعملات الوطنية بدلا من العملات الأجنبية، مع وضع خطط واضحة محددة بفترة زمنية يمكن من خلالها تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة عن طريق توحيد العملة.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية:

١- إسلام إبراهيم حسين: تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة، الفعالية والجاذبية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية: ٢٠٢١.

٢- أمينة أمين قطب: دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، العدد ٤٣، الشرقية، جمهورية مصر العربية: ٢٠١٦

٣- أمينة فلاح: دور النبياد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في أفريقيا (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسطنطينة، ص ١١. محمد نور وأحمد علي سالم: التكامل الإقليمي في أفريقيا، رؤي وآفاق أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة: ٢٠٠٥.

٤- خالد عبد الوهاب البنداري، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية: ٢٠١٦

٥- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: ١٩٩٧

٦- شادي إبراهيم شحادة، د. رانيا محمد الشيخ: الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس، مجلة آفاق أسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثاني عشر، لسنة ٢٠٢٣

٧- محمد فايز فرحات: الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها، دراسة حالة الأوبك وتجمع المحيط الهادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: ٢٠٠١

٨- مروة صلاح الدين فهمي محمود: انعكاسات انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري، المجلة العربية للإدارة : (تحت النشر) مج ٤٤، ع٥ أكتوبر ٢٠٢٤

٩- هبة السيد محمد سيد أحمد: تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي، دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق: ٢٠١٧

١٠- هبة خالد، "انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التى تواجهها"، المركز الديمقراطى العربى، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

١١- هبة ناصرى، "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمى"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ٢٠، ٢٠٢٢/٧/١.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

12- Constantino Xavier & Riya Sinha, Regional Connectivity and India's BIMSTEC Policy, National Security, Vivekananda International Foundation, Vol.3, Issue 1, 2020

13- Donna E. Danns & George K. Danns, Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 2, No. 3, September 2015

14- Egypt's Participation in the 15th summit meetings of BRICS", State Information Service, 23 August 2023.

15- Farzad Ramezani, "Egypt's Pending Membership of BRICS – An Overview", Silk Road Briefing, 1 September 2023.

16- Farzad Ramezani, “Egypt’s Pending Membership of BRICS – An Overview”, Silk Road Briefing, 1 September 2023
17- Hongmei Li & Leslie L. Marsh, Building the BRICS: Media, Nation Branding, and Global Citizenship, International Journal of Communication, Vol 10, 2016, pp 2973–2988
18- Laidi, Z. (2016, November): The BRICS Against the West? CERI Strategy Papers N° 39, strategy papers.
19- Mansour Saleman, “BRICS and Egypt Membership: A New Breakthrough for the Egyptian Economy”, ResearchGate, 8 September 2023.
20- Mohamed Abdelaziz, “Egyptian Media Reflections on Egypt’s Accession to BRICS”, Fikra Forum, 28 September 2023.
21- Mohamed Zain, “Egyptian economy scene overview of Egypt's BRICS membership invitation”, Business Today, 24 August 2023.
22- Muhammad Eid, “Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in Brics: Opportunities, Challenges, and Prospects”, Journal of Environmental Economics, Commerce and Educational Management, Vol. 10, June 2023.
23- NosmotGbadamosi, “BRICS Expansion Could Help Egypt’s Ailing Economy”, Foreign Policy, 30 August 2023.
24- Patrick Werr, “Egypt hopes BRICS entry will lure foreign cash, but analysts counsel patience”, Reuters, 29 August 2023.
25- Pedro Morazan, “The Roleof BRICS in the Developing World”, European Parliament, 2012.
26- Robert O. Keohane, and Joseph S. Nye, Power and Interdependence Revisited, International Organization, Vol. 41, No.4, Autumn 1987,
27- Stanley Hoffman, Obstinate or Obsolete? The Fate of the Nation-State and the Case of Western Europe, *Daedalus,* Vol. 95, No. 3, Tradition and Change (Summer, 1966), pp. 862-915

ثالثا: المواقع الالكترونية:

٢٨- هبة خالد، "انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التى تواجهها"، المركز الديمقراطى العربى، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالى: https://democraticac.de/?p=92001، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٥/١٠/٢٩.
29- https://alqaheranews.net/news/61599/5%D8%B5%D8%B1%D9%8A
30- Will Egypt Join and Adapt BRICS Currency? June 2, 2023, available, at: https://moderndiplomacy.eu/2023/06/02/will_egypt.join.and.adapt.brics currency/